ودائما ..
عمار يا مصر

المباني السكنية واستعمالاتها

سبق أن كتبت عن زيارة قمت بها لإحدى العمارات السكنية بمنطقة المعادي يشغلها مجموعة متباينة من الإدارات الحكومية من سجل مدني إلى نيابة إلى إدارة مرور إلى جوزات يتحرك المتردد عليها بين القادمين إلى كل منها ويحاول أن يجد طريقه بصعوبة حتى يصل إلى ما يريد ثم يجد محاولات لإعادة توزيع الوحدات داخل كل شقة لتفي بالوظيفة التى أريد لها أن تؤديها بخلاف ما صممت له .. وبعض هذه المحاولات قد يستدعى إزالة حوائط والبعض الآخر يعيد توظيف فراغات لا لزوم لها كالمطبخ وغيره ..

وكانت صفحة العمران قد نشرت ما نشره الأهرام الأقتصادي فى صفحته (الأهرام منذ 30 عاماً) وما طلبه مجلس الوزراء فى ذلك الوقت (1965) من حصر للوحدات السكنية على مستوى الجمهورية والمشغولة بإدارات حكومية تمهيداً لإخلائها ..وجاءت بعد ذلك نكسة 1967 ونسيت الحكومات فى خضم ما عاشته مصر فى هذا الموضوع.. وتزايد عدد الوحدات المشغولة بإدارات حكومية ..وبدأ بعض الملاك يشكون لرئيس الوزراء الحالي ..حتى صدر الأسبوع الماضي قرار رئيس الوزراء بضرورة حصر هذه الوحدات وحصر غير المشغول منها– والمحجوز على ذمة بعض الجهات حتى يتم إعادة غير المشغول لأصحابها لتضاف إلى رصيد الوحدات السكنية ويتم النظر فيما هو مشغول ومدى ضروريته وعدالة إيجاره. وما رأيناه من الحكومة حالياً يبعث على التفاؤل أنها هذه المرة ستنجح فى حل هذه المشكلة.. ولكني أضيف أن القضية ليست فقط – كما تعلم الحكومة إيجاريه غير عادلة ولكنه شغل لوحدة سكنية صممت وأقيمت لوظيفة شغلت ليعاد توظيفها بطريقة أخرى بما يعد إهداراً لكثير من عناصر تكلفتها. وبما يعرض بعضها لما تلقاه من سوء الصيانة إلى تقادم ينهى تواجدها قبل عمرها الافتراضي وضمن الفريق الحكومي حالياً المستشار طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء الذى قام خلال عمله بوزارة العدل بمتابعة إنشاء العديد من المجمعات التى تم تصميمها لتستوعب محاكم ومكاتب شهر عقاري بدلاً من شغل وحدات سكنية.. كما أرجو أن تتكرر هذه التجربة ليتواجد فى عواصم المحافظات والمراكز والبنادر مجمعات حكومية تصمم كمكاتب مناسبة لوظائف محددة تبنى بالمواد وبالأسلوب المناسب والطابع الذي يعترف منه على العصر الذي نعيشه فكلنا نفخر بتواجد مبنى دار القضاء العالي وما حوله من مجموعة مباني حكومية ولا زلت أذكر أن نقطة الشرطة في بلدتي كان لها مبني خاص أنشئ لهذا الغرض وكان أمامها حديقة بها كشك موسيقى لم تكن تعزف فيه موسيقى لكن التصميم كان هكذا.. وكان ذلك قبل 1940.. أما فى عام 1990 فبعض نقط الشرطة تشغل وحدات سكنية؟!

الطريق طويل.. ولكن البداية هى حصر هذه الوحدات المشغولة بإدارات حكومية وهو ما طلبته الحكومة هذا الاسبوع.. يلى ذلك حصر أنواعها.. واختيار مواقع بديلة للنوعيات المتشابهة وظيفياً وإنشاء المناسب لها ..المبانى السكنية سكنية ..والمباني الإدارية إدارية .. وخلط الأسماء أوقعنا فيما نحن فيه من عمران بدأنا فى إصلاح.